الانتخابات النيابية العراقية بين حكومة «الأغلبية السياسية» أو «الشراكة الوطنية التوافقية»

أحمد ضيف الله

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الـ٦ من نيسان الجاري، تصديقها على قوائم المرشحين لانتخابات المجلس النيابي المُقررة في الـ١٢ من أيار المقبل، بعد انتهاء تدقيق صحة البيانات المقدمة من قبل المرشحين، في الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة، والأدلة الجنائية، ووزارتي الدفاع والداخلية، ووزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتربية، الذين بلغ عددهم ٦٩٨٦ مرشحاً منهم ٤٩٧٢ من الذكور و٢٠١٤ من الإناث، مشيرة إلى أن ٩٦ مرشحاً جرى استبعادهم لشمولهم بإجراءات الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة، ولم يتم استبدالهم.

سيخوض هؤلاء المرشحون الانتخابات في ١٨ دائرة انتخابية تمثل عدد المحافظات العراقية، للفوز بأحد مقاعد المجلس النيابي البالغة ٣٢٩ مقعداً، من خلال ٢٧ تحالفاً انتخابياً، ينضوي ضمنها ١٤٣ حزباً سياسياً، حيث سيتوجه نحو ٢٤ مليون ناخب يحق لهم التصويت في الانتخابات المقبلة للإدلاء بأصواتهم، من بين ٣٦ مليون نسمة هو عدد سكان العراق.

من أبرز التحالفات الانتخابية المشاركة ثمانية، منها: اثنان سنيّان هما، ائتلاف الوطنية برئاسة إياد علاوي، وتحالف القرار العراقي برئاسة أسامة النجيفي، واثنان كرديان الأول: تحالف وطن، المشكل من القوى الكردية المعارضة الثلاث، حركة التغيير والجماعة الإسلامية وتحالف الديمقراطية والعدالة. والثاني قائمة السلام الكردستانية، المشكلة من الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الشيوعي الكردستاني. إضافة إلى أربع تحالفات شيعية هي: ائتلاف النصر برئاسة حيدر العبادي رئيس الوزراء، وتحالف الفتح المبين برئاسة هادي العامري الأمين العام لمنظمة بدر، وائتلاف دولة القانون برئاسة نوري المالكي نائب رئيس الجمهورية، وتحالف سائرون المدعوم من مقتدى الصدر.

ومع انطلاق حملة الدعاية الانتخابية في الـ١٤ من الشهر الجاري، التي ستستمر حتى نهاية الـ١٠ من أيار القادم، حيث تدخل البلاد في صمت انتخابي لمدة ٢٤ ساعة، عبر الكثير من المرشحين عن خشيتهم من إمكانية التلاعب بنتائج الانتخابات من خلال إرغام الناخبين على التصويت لصالح قوائم انتخابية ومرشحين محددين، باستخدام المال أو الابتزاز أو التهديد بالسلاح، مشككين أيضاً بآلية عمل فرز الأصوات والعد المتبعة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

فعلى الرغم من قيام القوى والتكتلات السياسية العراقية بالتوقيع على ميثاق الشرف الانتخابي في الـ٢٨ من آذار الماضي، الذي تضمن ٢٤ بنداً، يمنع بموجبها حملات التشهير بين الكتل المتنافسة في الانتخابات النيابية، واستخدام وسائل الضغط كالتهديد أو التحريض أو إجبار الناخبين على التصويت، مديناً «أي خطاب طائفي أو عرقي»، داعياً إلى «تحييد الملف الأمني، وعدم استخدامه لأغراض انتخابية»، ستزداد وتتصاعد حدة حملات التشهير السياسي والشخصي التي تقوم بها مجاميع المواقع الإلكترونية المعروفة الانتماء أو غير المعروفة، كلّما اقترب موعد الاستحقاق الانتخابي، مغيرة ما كان يجري عادة في الانتخابات السابقة، باستهداف مكون عراقي لمكون آخر، ففي هذه المرة الاستهداف نوعي داخلي: شيعي شيعي أو سنّي سنّي أو كردي كردي، حيث الانقسام السياسي طال الجميع دون استثناء، السنّة والشيعة والأكراد.

لقد أكملت القوى السياسية العراقية تحالفاتها بتعثرات كبيرة وسجالات وانشقاقات لم تتوقف حتى الآن، تلاها خلافات حادة داخل أغلبية الكتل السياسية حول تسلسل أسماء المرشحين في اللوائح الانتخابية، وبخاصة موقع الرقم ١، أدى بعضها إلى معارك وإطلاق نار كما حصل بين مرشحي ائتلاف الوطنية في محافظة ديالى، الذي يرأسه إياد علاوي نائب رئيس الجمهورية، والمشارك فيه كل من رئيس المجلس النيابي سليم الجبوري وصالح المطلك رئيس ائتلاف العربية نائب رئيس الوزراء السابق.

وفي ظل ما مر به العراق من ظروف وأحداث سياسية وأمنية وانغماسه في الحرب على تنظيم داعش وتداعياتها، فإن حالة الارتباك والتصادم والانقسام في عدد من التحالفات، هو نتيجة طبيعية للأجواء الانتخابية المقبلة، بعد أن تعرضت سمعة أغلب الكتل والائتلافات والوجوه السياسية، إلى فقدان الثقة من قبل جمهور الناخبين، نتيجة الفساد والإخفاق في إدارة الدولة منذ عام ٢٠٠٣، ما يعني أن الحملات الانتخابية ستكون شرسة، وقد تصل إلى مستوى كسر العظم، كلما اقترب موعد استحقاقها.

وبالتالي فإن الحديث عن تحالفات متينة قبل الانتخابات غير واقعي، ما يعني أن نتائج الانتخابات وحدها سترسم ملامح التحالفات المقبلة، وشكل المجلس النيابي القادم، وتركيبة الحكومة وتوجهاتها السياسية الداخلية والإقليمية والدولية، والموقف من تواجد القوات الأجنبية على أرض العراق، وكيفية معالجته، على وجه الخصوص.

لقد أفضت حكومات الشراكة الوطنية التوافقية بين القوى السياسية التي أدارت العراق منذ عام ٢٠٠٣، إلى نظام محاصصة، وزعت من خلاله مواقع الحكم وإداراته، وحتى مشاريعه التنموية والاقتصادية على أساس حزبي وطائفي وقومي، ويمكن الجزم بأنه هو الذي تسبب بأبرز المشكلات التي يعاني منها العراق اليوم، كالفساد وسوء الخدمات والإدارة والعنف.

وفي ظل تشابه البرامج والحملات الدعائية لمرشحي الانتخابات النيابية، فإن رؤية هؤلاء لطبيعة نظام الحكم المقبل، وشكل التحالفات المطلوبة، تكاد تكون نقطة الخلاف الوحيدة بين توجهات القوى المشاركة بهذه الانتخابات، بين من يطالب بحكومة «الأغلبية السياسية» التي درج نوري المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون نائب رئيس الجمهورية منذ أشهر طويلة على الدعوة لها، حتى حينما كان رئيساً للحكومة السابقة، وبين أسامة النجيفي رئيس تحالف القرار العراقي نائب رئيس الجمهورية، الذي حذر في بيان له في الـ٩ من نيسان الحالي، من «مفهوم الأغلبية السياسية وتفرد حزب أو طائفة أو شخص في إدارة الدولة»، مشيراً إلى أنه «لابد من عدم هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات ومصادرة صلاحياتها الدستورية»، مع أنه سبق أن قال لدى لقائه نائب رئيس البعثة اليابانية في العراق أكيرا أندو في الـ٢٠ من شباط الماضي: إنه «على رغم الإشكالات التي لا تزال قائمة، يمكن التعاون بين الأحزاب لتشكيل حكومة أغلبية سياسية تشارك فيها مكونات الشعب العراقي، وتكون هناك معارضة تشارك فيها المكونات الأخرى كخطوة انتقالية أولى للوصول إلى الحل الوطني الشامل».

وفيما أمسك حيدر العبادي رئيس الوزراء رئيس ائتلاف النصر، العصا من منتصفها، حين قال في ذكرى استشهاد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في الـ١٨ من آذار الماضي: إنه «مع التوافقية السياسية التي ترعى مصلحة البلد والمواطنين ولسنا مع التوافقية السياسية التي تبحث عن الامتيازات والمناصب، ونحن مع الأغلبية (السياسية) التي تحفظ قوة البلد ولسنا مع الأغلبية التي تريد المناصب واستبعاد الآخر، فنحن نريد بلداً قوياً متراصاً وعراقاً موحداً يلعب دوراً مهماً في المنطقة والعالم».

لم تفصح باقي القوى السياسية عن موقفها من تشكيل حكومة الأغلبية السياسية، أو حكومة الشراكة الوطنية التوافقية، وإن كان من المرجح أن تتجه القوى السياسية السنيّة الناشئة، خاصة تلك التي قاتلت تنظيم داعش إلى المشاركة في حكومة الأغلبية السياسية، إضافة إلى مشاركة قوى وشخصيات كردية، في مقدمها حركة التغيير، والتحالف من أجل العدالة والديمقراطية الذي يتزعمه برهم صالح، وحركة الجيل الجديد برئاسة شاسوار عبد الواحد، في هكذا حكومة.

إن الهدف الأساس من مشروع الأغلبية السياسية، هي أن تتحمل جهات سياسية محددة مسؤولية العمل السياسي، ومسألة الفشل والنجاح، لا أن يشترك الجميع في حكومة أسميت شراكة وطنية، وهي محاصصة، مثلما هو حاصل الآن، يهاجموننا في الفشل، دون أن يستقيلوا، مجيرين النجاحات لمشاركتهم بها، حين تحصل.

إن حكومة الأغلبية السياسية هي مطلب شعبي، وهي لا تعني بأي حال من الأحوال أغلبية طائفية أو قومية أو عرقية، إنما هي أغلبية قوى سياسية تجمع وتتفق على مشروع سياسي موحد للدولة، إذ لا يمكن أن تستقيم أي عملية سياسية إلا بوجود جبهتي موالاة ومعارضة، وهي من الأمور المهمة لحيوية الحكم. وبما أن المكون الشيعي، هو الكتلة الوازنة الأكبر في المجتمع العراقي، التي سيخرج منها رئيس الوزراء الجديد، فإنه من المتوقع أن تحصل قواه المتنافسة في هذه الانتخابات على مقاعد متقاربة، مما يصعب على أي كتلة فيه، حسم منصب رئاسة الوزراء لصالحها، من دون التحالف مع باقي القوى السنيّة والكردية، منفردة أو مجتمعة، وهو ما يزيد من حظوظ تشكيل حكومة الأغلبية السياسية، التي تحتاج على الأقل إلى ١٦٥ مقعداً، حتى يمكن تمرير تشكيلتها الوزارية في المجلس النيابي القادم، ما لم يتعرض العراق إلى ضغوط إقليمية ودولية، تعيده مجدداً إلى تجربة حكومة الشراكة الوطنية التوافقية، أي المحاصصة، لإبقائه ضعيفاً ومشرذماً، يسهل احتواؤه.

القاهرة أشادت بتخصيص «منتدى يالطا» يوماً للتضامن معها

الإدانات الدولية للعدوان الثلاثي على سورية تتواصل

صواريخ الدفاعات الجوية السورية خلال تصديها لهجمات العدوان الثلاثي على دمشق (عن الانترنت – أرشيف)

وكالات

تواصلت الإدانات الدولية للعدوان الثلاثي الأميركي والبريطاني والفرنسي على سورية، وأكد البعض أنه خرق لميثاق الأمم المتحدة، بينما اعتبره آخرون تعويضاً عما لحق بالإرهابيين من هزائم على يد الجيش العربي السوري.

جاء ذلك في وقت أشادت فيه القاهرة بتخصيص يوم للتضامن مع الشعب السوري في كفاحه ضد الإرهاب خلال منتدى يالطا الذي عقد مؤخراً.

في بيان لهما نقلته وكالة «سانا» للأنباء أمس، أدان الاتحادان النسائيان في البرازيل وولاية غوياس العدوان الثلاثي على سورية، مؤكدين أنه خرق لميثاق الأمم المتحدة ويعرض السلام العالمي للخطر.

وشدد الاتحادان على تضامنهما مع الشعب السوري الذي يناضل ضد الإرهاب منذ سبع سنوات ويقف ضد التدخل في شؤون بلاده الداخلية، ودعوا إلى إحلال السلام والاستقرار في ربوع سورية.

وكانت الدفاعات الجوية في الجيش العربي السوري تصدت في ١٤ من الشهر الجاري لعدوان ثلاثي بالصواريخ من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأسقطت معظم الصواريخ وحرفت بعضها عن أهدافها.

من جانبها، أدانت اللجنة الشعبية الجزائرية لمساندة سورية ودعم خيار المقاومة في بيان وزعته في مقر السفارة السورية في الجزائر العدوان، مشيرة إلى أن أميركا وحلفاءها والدول الإقليمية السائرة في ركبها، لم تدخر جهدا في سبيل محاولة إضعاف سورية وتقسيمها.

ولفتت إلى أن العدوان جاء للتعويض عما لحق بالتنظيمات الإرهابية من هزائم على يد الجيش العربي السوري.

ودعت اللجنة الشعوب العربية لدعم سورية والوقوف معها لأنها «الرئة التي تتنفس منها الأمة وستكون القوة الضاربة لها، وبها ومعها سوف نستعيد عافيتنا وقوتنا».

في غضون ذلك، قال رئيس الجمعية المصرية لخريجي الجامعات الروسية والسوفييتية شريف جاد، في تصريحات نقلتها وكالة «سبوتنيك» للأنباء: إن مشاركته في منتدى يالطا الاقتصادي، الذي أقيم في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ الشهر الجاري، جاءت تمثيلاً لمصر في المنتدى.

وأضاف: إن المنتدى، الذي انعقد بمشاركة ٣٠٠٠ شخصية من ٧٠ دولة في دورته الرابعة بمدينة يالطا، حقق مكاسب جيدة في الشأن السوري.

وأوضح جاد، أنه في ختام المنتدى تم تخصيص يوم للتضامن مع الشعب السوري في كفاحه ضد الإرهاب، وضرورة مساعدة سورية في إعادة البناء بعد الدمار الذي حل بالبلاد.

وبحسب جاد، فقد تحدث أمام المنتدى على ضرورة فتح آفاق جديدة لشباب البلدين من خلال المجتمع المدني.

وجاءت الدورة الرابعة بمشاركة دولية واسعة، كان أبرزها ممثلي دول العدوان الثلاثي على سورية أميركا وفرنسا وإنكلترا، وتناول المنتدى العديد من القضايا المعاصرة وعلى رأسها اختيار عام ٢٠١٨ عاما للعمل التطوعي.

وشاركت سورية بوفد في المنتدى برئاسة وزير الاقتصاد سامر الخليل، والذي ضم ٨٠ مشاركا، منهم ممثلون لمؤسسات حكومية ورجال أعمال سوريون كبار.

واختتمت أعمال المنتدى في ٢٤ من الشهر الجاري واتفق المشاركون على عقد مؤتمر «التنمية الاقتصادية» القادم في سورية.

وأكد المشاركون في المنتدى على ضرورة الدفع باتجاه إعادة الإعمار وتشجيع الاستثمار في سورية.

يذكر أن منتدى «يالطا» الاقتصادي، منتدى دولي تنظمه حكومة القرم برعاية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ عام ٢٠١٥، وتزداد أهميته الدولية حيث بدأ بـ٦٠٠ مشارك من ١٣ دولة.

حرب التصفيات تتواصل في إدلب بسبب الفلتان الأمني

مجموعة من الإرهابيين التابعين لـ«هيئة تحرير الشام» في إدلب (عن الانترنت)

الوطن - وكالات

مع استمرار حرب التصفيات بين التنظيمات الإرهابية في محافظة إدلب والتي غالباً ما يتم تسجيلها ضد مجهول بسبب الفلتان الأمني، أصدر ما يسمى «المجلس المحلي لمدينة الدانا» تعميماً يقضي بفرض حظر للتجول في الشوارع خلال الليل بسبب ما تشهده المحافظة من عمليات تصفية.

وأفادت مصادر إعلامية معارضة، بأن دوي انفجارين على الأقل، سمعا أمس في مدينة جسر الشغور، في القطاع الغربي من ريف إدلب، ناجمين عن انفجار عبوتين ناسفتين تسببتا بمقتل شخص وسقوط جريحين، على حين استهدف مسلحون مجهولون سيارة تابعة لتنظيمات إرهابية على الطريق الواصل إلى جبل التركمان، خلال عودة الإرهابيين من نقاط تمركزهم.

وأول من أمس ذكر ناشطون من المنطقة، أن عبوة ناسفة انفجرت بسيارة المقدم (الفار) أحمد الجرو قائد ما يسمى «شرطة الدانا الحرة» (بريف إدلب) ما أدى لإصابته بجروح قضى على إثرها بعد وقت قصير.

وتتصاعد عمليات القتل في محافظة إدلب التي طالت عدداً من الإرهابيين والمدنيين من بينهم القاضي الشرعي السابق لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، عبد الله المحيسني، والذي نجا الجمعة من انفجار على أطراف مدينة سراقب.

وشهدت المحافظة خلال الأيام الماضية عمليات قتل لقياديين ومسلحين من «النصرة» وميليشيات «الحزب الإسلامي التركستاني» و«كتائب حمزة بن عبد المطلب» و«جيش الأحرار» وشخصيات مقربة من التنظيمات الإرهابية، إضافة لاستشهاد وجرح عدد من المدنيين، الأمر الذي دعا ما تسمى «حكومة الإنقاذ» الموجودة في مناطق سيطرة «النصرة» الى إعلان حالة الطوارئ في المحافظة نتيجة هذه العمليات.

من جانبها، أفادت صفحات على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» أمس، بأن «النصرة» اختطفت «الناشط الإعلامي» المدعو أحمد الأخرس في بلدة دركوش بريف إدلب الغربي.

في غضون ذلك، أصدر ما يسمى «المجلس المحلي» لمدينة الدانا (شمال مدينة إدلب) تعميماً نشر على صفحته في «فيسبوك» يقضي بفرض حظر للتجول في الشوارع خلال الليل باستثناء الحالات الإسعافية، بسبب ما تشهده محافظة إدلب من فلتان أمني وعمليات تصفية بين التنظيمات الإرهابية، بحسب وكالات معارضة.

وقال «المجلس» في تعميمه، إن مخفر شرطة الدانا بالتعاون مع المجلس المحلي يعلن حظر التجول في المدينة اعتباراً من الساعة ١١ ليلاً (ليل السبت) وحتى الرابعة فجراً بشكل يومي، إضافة لمنع وضع «اللثام» أثناء التجول في المدينة.

وأشار إلى أن هذه الإجراءات تأتي نظراً لما تمر به المنطقة من فلتان أمني وموجة تصفيات طالت المدنيين والعسكريين و«الهيئات الخدمية»، مشيراً أن مخالفة مضمون هذا التعميم ستستوجب مساءلة المخالفين قضائياً.

وسبق أن أعلن ما يسمى «المجلس المحلي» في مدينة سرمين، عن منع «اللثام» داخل البلدة، كما أعلنت ميليشيا «كتائب أنصار الله» المشكلة حديثاً، عن اعتبارها أي شخص ملثم في قرية خان السبل هدفاً لها.

اللجنة الشعبية للدفاع عن سورية تكرّم أسيراً محرراً

وكالات

كرّمت اللجنة الشعبية للدفاع عن سورية في الأراضي العربية المحتلة أمس الأسير المحرر المناضل أحمد علي القضماني من أبناء قرية مجدل شمس السورية المحتلة.

وقالت وكالة «سانا» للأنباء: إنه بمشاركة عدد من الشخصيات الوطنية من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومجموعة من الحراك الشبابي في الداخل المحتل ونخبة من الشخصيات الوطنية في الجولان العربي السوري المحتل كرمت اللجنة الشعبية للدفاع عن سورية أمس الأسير المحرر المناضل أحمد علي القضماني من أبناء مجدل شمس المحتلة.

وتحدث الأسير المقدسي المحرر هاني العيساوي من هيئة العمل الوطني في القدس عن رفقة المناضل القضماني في المعتقل حين كانا معاً في بداية الثمانينيات، منوهاً بصلابة شخصيته وأثرها الإيجابي على الأسرى في تلك الفترة.

بدوره أشار المحامي محمد ميعاري إلى تجربته في الدفاع عن الأسير القضماني الذي اعتقل إثر الإضراب الكبير الذي أعلنه أهلنا في الجولان المحتل رداً على قرار العدو الباطل بضم الجولان.

وعبر مدير الرابطة العربية للدفاع عن حقوق العرب في يافا، عمر سكسك عن اعتزازه الشديد بوجوده في بيت المناضل الكبير ومشاركته في تكريمه، مؤكداً أن انتصار سورية هو الضمان لانتصار القضية الفلسطينية العادلة.

ونقل الأسير المحرر بشر المقت رسالة من شقيقه الأسير المناضل صدقي المقت في سجون الاحتلال عبّر فيها عن اعتزازه واعتزاز الحركة الوطنية في الجولان المحتل بالمناضل القضماني.

ويعتبر القضماني من الشخصيات الجولانية التي شاركت في صياغة الوثيقة الوطنية عام ١٩٨١ رفضاً لقرار الاحتلال الإسرائيلي.

وتعرض القضماني للاعتقال عدة مرات بسبب مواقفه الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي، حيث اعتقل أول مرة في عام ١٩٦٨ بعد احتلال الجولان وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر وأطلق سراحه بعدها لتعاود سلطات الاحتلال اعتقاله مرة ثانية في شهر شباط من العام ١٩٧٣ وحكمت عليه بالسجن أربع سنوات ونصف السنة.

ويقبع في السجون الإسرائيلية ١٣ أسيراً من أبناء الجولان السوري المحتل، أقدمهم: صدقي، وبشير سليمان المقت، وسيطان، وعاصم الولي، والذين مضى على اعتقالهم ما يزيد عن ٢١ عاماً، بحسب وكالة «وفا» الفلسطينية.

«الوطني الكردي» يطالب بـ«حماية دولية» لعفرين!

رتل أميركي يتوجه إلى منبج بعد مزاعم ترامب بالانسحاب

رتل عسكري أميركي في شمال سورية (رويترز – أرشيف)

الوطن- وكالات

رغم تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول رغبته بسحب قوات بلاده من سورية، توجه رتل عسكري أميركي أمس إلى مدينة منبج بريف حلب الشمالي، في وقت دعا فيه «المجلس الوطني الكردي» إلى انسحاب المحتل التركي وطالب بـ«حماية دولية» على منطقة عفرين.

وصرح ترامب أكثر من مرة هذا الشهر برغبته بسحب قوات بلاده من سورية، وأعلن أن ذلك سيتم «في القريب العاجل»، إلا أن مواقع إلكترونية معارضة تحدثت أمس عن أن رتلاً عسكرياً أميركياً توجه الأحد من قاعدة عسكرية أميركية في ناحية الجلبية التابعة لمدينة عين العرب شمال شرق حلب إلى مدينة منبج.

ونقلت المواقع عن مصدر في «قوات سورية الديمقراطية –قسد» أن الرتل مكون من ١٠ عربات «هامفي» وثلاث شاحنات تحمل راجمات صواريخ قصيرة المدى وعربتين مزودتين برادارات وأجهزة اتصال متطورة، مشيراً إلى أن الرتل ضم سيارات دفع رباعي تحمل جنود أميركيين ورشاشات متوسطة.

ولفتت المواقع إلى أن أرتالاً عسكرية أمريكية وفرنسية توجهت إلى مدينة منبج قادمة من قواعدها بالمناطق الخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية –قسد» المدعومة من «التحالف» الدولي المزعوم ضد تنظيم داعش والذي تقوده اميركا، مشيرة إلى أن فرنسا عبرت في وقت سابق عن رفضها أي عملية عسكرية ضد «وحدات حماية الشعب» الكردية في منبج علما ان الوحدات تشكل العمود الفقري لـ«قسد»، بينما اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، استقبال فرنسا وفدا من «قسد» عداء لبلاده، وفق تعبيره.

في غضون ذلك استهدف الجيش التركي بالأسلحة الثقيلة قرية مزرداودة الحدودية شرق مدينة عين العرب بريف حلب الشمالي الشرقي، ليلة أول من أمس، بينما تحدثت مواقع معارضة عن شنه حينها هجوماً بالسلاح الخفيف على القرية وفتح النيران بالرشاشات الثقيلة وسلاح الدوشكا صوب القرية.

ونقلت المواقع عن مصادر ميدانية، أن الهجوم تزامن مع احتفال أهالي القرية في عرس لأحد أبنائها، إذ أطلق بعض المواطنين الرصاص في الهواء ابتهاجاً بالعرس، إلا أن جنود الجيش التركي اتخذوها حجةً لفتح النيران من خلف الحدود صوب القرية، واندلعت اشتباكات بين الطرفين استمرت قرابة ساعة، إلا أنه لم تسجل أي إصابات أو خسائر بشرية بين أهالي القرية، بحسب المصادر.

في الغضون دعا «المجلس الوطني الكردي» إلى خروج كافة القوى والميليشيات المسلحة من عفرين بما فيهم قوات الاحتلال التركي، التي وصفها بـ«الغازية» مطالباً بـ«الحماية الدولية للمنطقة»، وفق ما ورد في بلاغ له صدر عن الاجتماع الاعتيادي للأمانة العامة للمجلس ونقلته مواقع معارضة.

ووصف البيان الجيش التركي بـ«المحتل والغازي»، والميليشيات المسلحة المتعاونة معه والمسيطرة على عفرين للمرة الأولى بـ«مرتزقة الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية»، داعياً إلى «التأكيد على خروج كافة القوى والفصائل المسلحة بما فيها القوات التركية، وتوفير العودة الآمنة للأهالي إلى بيوتهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم دون وصاية تركية»، وفق البلاغ.

وأشار البيان إلى أن «ما يجري من انتهاكات بحق الأهالي من توطين وتغيير ديمغرافي ممنهج يتم من قبل تركيا وبالتنسيق مع تلك الميليشيات وعلى مرأى القوى الدولية المعنية بالملف السوري»، مطالباً بـ«توثيق كافة الانتهاكات وأعمال التوطين والتغيير الديمغرافي التي تعتبر جرائم حرب وإيصالها إلى كافة المحافل الدولية والجهات المعنية والمطالبة بالحماية الدولية للمنطقة».

وأدان البيان «سلوك وممارسات (حزب) «الاتحاد الديمقراطي» (الكردي) بحق «المجلس الوطني» واعتقال كوادره»، مطالباً إياه بـ«إعادة النظر في خطابه وسياساته وتحالفاته، وسلوك فرض الهيمنة بقوة السلاح»، وفق قوله.

الوطن
عين على الوطن... سورية أولاً سياسة مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
رئيس تحرير الوطن أون لاين: رامي منصور
المدير الفني: لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ -٠١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ -٠١١
فاكس التحرير ٨٨٢٧٩٨٤٠ – ٠١١

■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠